

## قرار مجلس الوزراء

رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٩

### مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تعويضات عقود المقاولات والتوريدات العامة الصادر بالقانون

رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تشكيل اللجنة

العليا للتعويضات ؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن

أسس وضوابط التعويضات ونسبها طبقاً لمحاضر الاجتماعات الأولى والثاني والثالث

والرابع والخامس للجنة العليا للتعويضات ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تثبيت العمل بنسب

التعويضات الواردة بالجداول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ طبقاً لمحضر الاجتماع

السابع للجنة العليا للتعويضات ، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/٦/١

وحتى ٢٠١٧/١١/٣٠ ؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ٣١ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٨ لسنة ٢٠١٨

بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع العاشر والثالث عشر والسادس

عشر والثامن عشر والتاسع عشر للجنة العليا للتعويضات ، وتثبيت العمل بنسب

التعويضات طبقاً للجداول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ ، وذلك خلال الفترة

من ٢٠١٧/١٢/١ وحتى ٢٠١٨/٥/٣١ ؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ٤ ، ١٢ ، ٢٧ ، ٢٨ لسنة ٢٠١٩

بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع الثالث والعشرين

والخامس والعشرين والثلاثين والثاني والثلاثين للجنة العليا للتعويضات ،

وتثبيت العمل بنسب التعويضات طبقاً للجداول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ ،

وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨/٦/١ حتى ٢٠١٨/١١/٣٠ ؛

وعلى محضر الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة العليا للتعويضات بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٩ ؛  
وعلى ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛  
وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٩ ؛

### **قرر :**

#### **( المادة الأولى )**

تُثبت نسب التعويضات الواردة بالجداول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ التي تم اعتمادها من مجلس الوزراء ، وذلك في تطبيق المعادلة الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لسنة ٢٠١٧ المشار إليه، وذلك خلال المدة من ١/١٢/٢٠١٨ وحتى ٣١/٥/٢٠١٩ أثناء حساب قيم نسب التعويضات عن الأعمال المختلفة المنفذة خلال تلك الفترة .

#### **( المادة الثانية )**

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،  
وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ ربيع الأول سنة ١٤٤١ هـ

( الموافق ٣ نوفمبر سنة ٢٠١٩ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/ مصطفى كمال مدبولي**